تحولات خطاب الشريعة الإسلامية في الأفقين الإسلامي والغربي
دراسة من منظور الاتصال الثقافي

د. محمد بابكر العوض*

أولا:مقدمة منهجية:

تمثل الشريعة الوجه التطبيقي لمعاني الدين وتنزيل مقتضيات الأمر الإلهي في واقع الابتلاء التاريخي للأمة ومجتمعاتها "ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ *فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا* يَعْلَمُونَ "(الجاثية:18).ويبدو للوهلة الأولى أن أمر الشريعة محسوم على مستوى الحكم والتشريع وأن الاحتكام إلى الشريعة يحظى بذات القدر بإجماع عام في مجتمعات المسلمين، وتأتي على قمة أولوياتها، وهو شعور يجد ما يعززه في أدبيات التشريع والدساتير في كثير من تلك المجتمعات، إذ ينص الدستور في معظم دول المؤتمر الإسلامي على ان الشريعة الإسلامية هي أساس التحاكم. وتمثل الخطابات المتداولة حول الشريعة والتي هي موضوع هذا البحث مؤشرات دالة على هذا النوع من المخاطر. والشعور بالخوف الذي انتاب كثير من فئات المسلمين التي كان من الممكن أن يكون لها أثر حاسم في مستقبل العمل بالشريعة في ديار المسلمين كالنخب السياسية والعلماء والمفكرين والقيادات الشعبية والأهلية. إلا أن عوامل عدة حالت بينهم وبين إن يتخذوا تلك المواقف لصالح الشريعة، لقد كان وعي المشركين بخطورة إعلان تبني الإسلام كنظام حياة محدداً بالمهددات السياسية والاقتصادية "وَقَالُوا إِن نَّتَّبِعِ الْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَاۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ"(القصص:57).

يعتبر تطبيق الشريعة الإسلامية مسألة حاضرة وتحديا ماثلاً في معظم الدول الإسلامية، خاصة تلك التي خرجت من مراحل تميزت بالصراعات الأيديولوجية والتداول المتبادل للسلطة بين القوى السياسية الداعية للشريعة والقوى المناوئة لها؛ مما كان له مترتبات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة أثرت على قيم ومعاش الناس. وفي الوقت الذي تجمع فيه القوى الإسلامية على أن التغيير التنموي وتحقيق السلم الاجتماعي والمصالحة الوطنية رهن بتطبيق الشريعة الإسلامية؛ ترى قوى أخرى أن الشعارات الدينية ومنها شعار تطبيق الشريعة هي محور المشكل السياسي المتجذر في تلك المجتمعات. مما يجعل الوعي بمفهوم الشريعة فرعا عن الفهم والاستيعاب للثقافات والأعراف والممارسات الاجتماعية المرتبطة بها للمجتمعات المسلمة.

لقد تطورت الدعوة للشريعة الإسلامية من مواقف ثقافية تقليدية تستند في تبريرها للدعوة إلى الشريعة إلى النص ومن ثم العمل على تقرير الأحكام، غير عابئة بتعقيدات الواقع التطبيقي والسياقات الزمانية والمكانية التي ترفع فيها شعارات التطبيق.

---

* استاذ مشارك , معهد اسلام المعرفة_جامعة الجزيرة _السودان

علينا أن ننتبه أن السياقين الغربي الذين تتم في إطارهما المقارنة هما أوسع من الحدود الجغرافية التي تجسد الأول في القارتين الأمريكية والأوروبية وتحصر الثاني في قارتي آسيا وإفريقيا، فالتداخل بين الأفقين أصبح واقعاً ماثلاً من خلال تمدد الغرب إلى الداخل الإسلامي عبر النخب العلمانية التي كان لها دور رئيس منذ قيام دولة ما بعد الاستعمار في البيئات الإسلامية، في المقابل فقد تمدد الإسلام في الداخل الغربي عبر عوامل عدة لعل أهمها الهجرة وحركة التحول نحو الإسلام، والتحولات الدولية الكبرى التي أسفرت بعد انهيار الستار الحديدي عن كيانات أوروبية ومسلمة بالأصالة، وهو ما يبرز البعد الجيوثقافي في موضوع الشريعة، وغيرها من القضايا المتعلقة بالوجود الدولي للإسلام.

مما يجعل منظور هذا البحث يميل في الأساس للتشجيع على التحرك من الموقف التقليدي السكوني لمفهوم الشريعة الإسلامية، باتجاه موقف (ديناميكي) يعمل على مخاطبة الوعي المقابل لمناقشة موضوعية ومشروعية استمرار السعي لتطبيق (الشريعة الإسلامية) كمطلب اجتماعي ثقافي في عدد من الدول والمجتمعات الإسلامية وبعض الجاليات المسلمة في الخارج، والوقوف على التطورات المحيطة بهذا النوع من المواقف إسلامياً وإقليمياً ودولياً. إضافة إلى محاولة فهم وتحليل مواقف "الآخر" ما كان منها داعما أو مناوئا للشريعة.كما تعكس وجهة نظر البحث العقبات التي تعترض السياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق (الشريعة الإسلامية).

أ. أهداف الدراسة:

وتأتي هذه الدراسة هادفة إلى:

1- استجلاء الأبعاد المعرفية المختلفة لمفهوم الشريعة الإسلامية.

2- رصد التحولات فى المواقف الغربية والمواقف الإسلامية من قضية الشريعة.

3- استكشاف تطورات الموقف الإسلامي عبر تحليل عدد من الرسائل والمواد المعبرة عن كل موقف بغية تلمس واكتشاف حقيقة التغيير، و اتجاهات التغيير ومستوي التغيير الحادث في كل من تلك الخطابات وهو جوهر ما ستجتهد هذه الورقة في بيانه.

ب. موضوع وأهمية البحث:

يؤكد خطاب القرآن أن رسالة الإسلام رسالة عالمية، وأن خطابه موجه للناس جميعاً، فإذا كان القرآن كتاب الإسلام ونصه الأساس ومرجعيته المعرفية والتشريعية ومصدر إلهامه الروحي والوجداني، شأنه شأن بقية الكتب السماوية فإن وجه اختلافه عن تلك الديانات أن نبي الإسلام قد بعث –منذ اللحظة الأولى- للناس جميعاً **[وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً]** وهو ما يفسره قول النبي صلى الله عليه وسلم "بعثت للناس أجمعين أحمرهم وأسودهم ولن يبقى بيت مدر ولا وبر إلا دخله هذا الدين " أو كما قال ﷺ، ومن ثم فإن عالمية الإسلام ليس موقفا تكتيكيا بل هو مكون جوهري للرؤية الإسلامية.

وهو ما جعل الشريعة: موضوعا ومفهوماً ،إحياءً وتطبيقاً ،تظل دائماً واحدة من الشواغل المستدامة للفكر الإنساني منذ أن أرسل النبي (ﷺ) خطاباته الداعية إلى الإسلام لأهم ملوك ورؤساء العالم

وحتى هذه اللحظة[1]؛ منذ ذلك الوقت لم يفقد خطاب الشريعة قوته ولم ينصرف إلى هامش الاهتمام الدولي ، خاصة مع تنامي حركة النزوح والهجرة بين البلاد الإسلامية والبلاد الغربية وتصاعد ظواهر التداخل مع الإسلام في معظم البيئات الغربية.

تفترض هذه الدراسة أن ثمة تحولات جارية في الموقف من الشريعة على الأفقين الإسلامي الذي أصبحت بعض أجزائه واقعة تحت شروط ومؤثرات تجعلها مرتهنة لصرامة الموقف العلماني المتمتع بظهير دولي فاعل وأكثر إيجابية وفاعلية في الشأن العام من الموقف الداعم للشريعة بتعزيزات ثقافية مستنفذة داخلياً ومعزولة دوليا.

لقد تعالت حدة الانتقاد والهجوم الموجه لأصول الإسلام ورموزه الثقافية من منظورات متباينة، بعضها غربي تقليدي. وبعضها إعلامي موجه[2]. ولا شك أن الشريعة تأخذ مكانها في قلب تلك الظواهر، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تناقش بعض الحملات أوجه التناقض بين الشريعة والدستور الأمريكي لتصاعد احتمال مطالبة **(مسلمي الولايات المتحدة)** بتضمين أحكام الشريعة داخل القوانين الوطنية، وهو ما حدث فعليا في بعض الدول الأوروبية المؤمنة بالتعددية الثقافية.

لقد تجاوز موضوع الشريعة وأثرها في إصلاح مجتمعات المسلمين محددات المواقف الأيديولوجية والشعارات المطلبية ليصبح شأناً علمياً ومحدداً اجتماعياً وشرطاً ثقافياً لازماً لتكتسب المجتمعات الإسلامية هويتها وتستكمل نهضتها. وقد قامت في عدد من دول الإسلام ومجتمعات المسلمين هيئات ترعى شأن الشريعة وتدرس تجارب التطبيق في دولٍ مثل "الكويت 3، نيجيريا ، باكستان ، ماليزيا " مما يفتح الأفق لمعين ثر من التجارب والخبرات المفيدة لترشيد واقع التطبيق في كل دولة بحسب طبيعتها " ففي نيجيريا وإندونيسيا، وهما دولتان إسلاميتان كبيرتان، فيهما الكثير من الأعراق والأديان وبالتالي يختلف التطبيق تماماً عن دول مثل الكويت أو الإمارات وغيرهما. وقد نجد لدولة كماليزيا مثلاً تجربة مهمة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي من خلال البنك المركزي، وقد استضيف محافظ البنك المركزي الماليزي ومحافظي البنوك المركزية في دول الخليج في مؤتمر خاص بالكويت .

والخلاصة أن المجال قد يكون مهيأً لتطبيق أحد جوانب الشريعة، فيما يمكن إرجاء بعض الأمور لحين توافر الظروف المناسبة" [4] ". وتجاوز الاهتمام بأمر الشريعة حدود الملة والبلاد الإسلامية ليكتسب بعداً

1أنظر: حميد الله (محمد): مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. دار النفائس. بيروت 1403هـ/1983م.

2كالحملات المثارة حول الرموز الثقافية الإسلامية حيناً بعد حين،منها حملات الحجاب في فرنسا وألمانيا والرسوم والأفلام المسيئة للرسول (ρ) في الدنمارك والسويد والحملة ضد المآذن في سويسرا؛ وحملات ذات طابع ثقافي يتزعمها مسلمون مثل "(سلمان رشدي) وروايته الآيات الشيطانية و(إرشاد منجي) وكتابها (الخلل في الإسلام) والأكاديمية(أمينة ودود) ومواقفها التي أعربت عن سوء فهم ثقافي للقرآن الذي قرأته من منظور النوع.

3اللجنة الاستشارية العليا للعمل علي استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

4المذكور،خالد: حوار مع صحيفة الاتحاد الإماراتية،
http://www.alittihad.ae/investigations_details.php?id=32

عالمياً فقامت لدراسته مشروعات بحثية وأكاديمية في أوروبا وأمريكا وكندا[5]، إلى جانب ما تظهره نتائج **استطلاعات الرأي العام** من تحولات ملحوظة في وجهات النظر العالمية من مسألة الشريعة أو الطريقة التي ينظر بها إلى الإسلام وأحكامه الشرعية.

والواقع أن طبيعة الخطاب الإعلامي حول الشريعة تمثل تحدياً لمسارات التطبيق من خلال تأثير ذلك الخطاب على اتجاهات التفكير وبناء الوعي حول الموضوع. كما يعبر الخطاب حول قضية الشريعة الإسلامية عن طبيعة مواقف الجهات المنتجة للخطاب واتجاهاتها المنهجية والسياسية وربما رؤيتها الحضارية. والمتأمل لمجريات الحوارات الدولية في الدين والثقافة والسياسة والحضارة، منذ أحداث سبتمبر، يلاحظ التباينات الكبيرة بين المتناولين للموضوع.

والسؤال هنا عن قيمة هذا النوع من أبحاث الخطاب واتجاهات الرأي في دراسة مفهوم الشريعة. وترجع أهمية تحليل الخطابات المتعلقة بالشريعة سواء كانت خطابات ثقافية أو فكرية أو دينية ،لعدة أسباب، أهمها:

1- أن أي تحول نحو قضية الشريعة الإسلامية ينعكس بدوره على "صورة الإسلام" دولياً وحالة الوعي بدور الدين في البيئات الإسلامية. ومن ثم ، يعتبر موضوع الشريعة عنصراً جوهرياً في ظاهرة دولية متعلقة بصورة الإسلام كظاهرة الإسلاموفوبيا غربياً؛ في ذات الوقت يعتبر موضوع الشريعة مكونا رئسيا في الخطاب العلماني داخل البيئات الإسلامية.

2- أن الحضور التاريخي للأمة وشهودها الحضاري يمثلان مؤشرين مهمين في دراسة تطور الظاهرة الإسلامية من مستوى الدعوة للتحرر والإصلاح، فالصحوة فالعودة، فالوجود الحضاري، الفاعل لمجتمعات الأمة، والظهور المقدر لما تطرحه من قضايا.

3- اهتمام هذا النوع من البحوث باتجاهات الرأي وتطورات المواقف الفكرية والاجتماعية، يمنحه أهمية بالغة في استشراف مستقبل الإسلام عامة، ومسألة الشريعة وما إذا كانت قضية صاعدة في واقع المجتمعات الإنسانية بعموم، والإسلامية بخصوص، أم أنها قضية مستقرة أو أنها تتجه ناحية الأفول والتلاشي من موقعها ضمن أوليات الاهتمام الدولي والإسلامي..

4- أهمية تأثير رأي الأغلبية، وقادة الرأي على الجمهور العام والأقليات الصامتة التي تسعى لأن يكون لها مواقف متوافقة مع الرأي العام والجانب الغالب، كما أن نشر وصياغة التقارير حول نمو

5ومن أهم تلك المشروعات:

مشروع جامعة بايرويث Bayreuth بألمانيا بعنوان"Sharia Debates and Their Perception by Christians and Muslims in Selected African Countries"

ومشروع معهد الدراسات الإسلامية بجامعة مكغيل بكندا، ولعل اتجاهات النظر للموضوع عالمياً جعلت كتّاباً من غير المسلمين يشيرون إلى أهمية أن تجد مجتمعات المسلمين تكييفاً يوائم بين تطبيق الشريعة ومطلوبات التحديث.

الاتجاهات الداعمة للشريعة كخيار إسلامي وعالمي وما يمكن أن يكون له من أثر في صناعة الآراء والاتجاهات والمواقف.

5- كما تلعب دراسات الخطاب دوراً هاماً في الكشف عن حقيقة المواقف والتوجهات نحو الشريعة الإسلامية، وما تسهم به في تشكيل وتعزيز تلك التوجهات.

ج. المنهجية:

تقوم المنهجية المقترحة للدراسة على مدخل جيوثقافي يبدأ بتقرير بالموقفين المعياريين من موضوع الشريعة وهما الموقف الإسلامي/ الديني المؤيد، يقابله الموقف الغربي/ العلماني المعارض، مستنداً في تجاوزه للمنظور الجيوسياسي والجيواستراتيجي إلى تحولات الخارطة الثقافية التي جعلت الحضور الإسلامي داخل الجغرافيا الغربية (أمريكا/ أوروبا) والحضور العلماني داخل الجغرافية الإسلامية.

ويجمع البحث في اهتمامه بين الرأي الخاص (رأي النخبة) والرأي العام (رأي الجماهير)، بادئاً بالتعريف بأهم الخطابات الثقافية والفكرية والسياسية عبر استعراض وتحليل لأهم الخطابات والأدبيات المعبرة عن كل موقف ، والسعي من بعد لتنزيل ذلك واقعياً من خلال تحليل اتجاهات الرأي العام للتعرف على أهم العوامل المؤثرة في بنية الاتجاه وطبيعته وقوته.

د. حول مفهوم الشريعة:

قال القرطبي:(الشِّرْعَةُ بِالْكَسْرِ الدِّينُ وَالشَّرْعُ وَالشَّرِيعَةُ مِثْلُهُ مَأْخُوذٌ مِنْ الشَّرِيعَةِ وَهِيَ مَوْرِدُ النَّاسِ لِلِاسْتِقَاءِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِوُضُوحِهَا ... وَ(الشَّرِيعَةُ)أَيْضًا مَا شَرَعَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ مِنَ الدِّينِ وَقَدْ شَرَعَ لَهُمْ أَيْ سَنَّ ، والشريعة في اللغة :الطريق الذي يتوصل منه إلى الماء،)6.. وتطلق على الطريق الواضح.. وكذلك الشأن في الطريق المستقيمة التي تهدي الناس إلى الخير، واستعير ذلك للطريق الإلهية.. والشريعة الإسلامية كما عرفها مناع القطان "هي منهج الله الحق الذي يصون الإنسانية من الزيغ والانحراف، ويجنبها مزالق الشر، ونوازع الهوى، وهى المورد العذب الذي يشفى صدورها، ويحيى نفوسها. وترتوي به عقولها، ولهذا كانت الغاية من شرع الله استقامة الإنسان على الجادة لينال عز الدنيا وسعادة الآخرة.)7.

وقد تم تعريف الشريعة اصطلاحا بأنها "اسم للنظم والأحكام التي شرعها الله أو شرع أصولها أو كلف المسلمين إياها، ليأخذوا بها في علاقتهم بالله وعلاقتهم بالناس"[8].

ومدار عمل الشريعة الإسلامية في دلالتها الخاصة الأحكام والأقضية ونظم التشريع وأصول الأحكام بينما تشمل بدلالتها العامة كل شعاب الحياة، وإذا كان النص القرآني قد حسم في حكمه بوجوب التحاكم إلى الشرع وأكد على أهمية تحقق الرضا وعدم التحرج من ذلك الحكم والاحتكام فقال تعالى "فَلَا

---

[6]تفسيرالقرطبي: ٦/٢١١

7القطان، مناع:تاريخ التشريع الإسلامي، :مكتبة وهبة; (القاهرة 2001)

8شلتوت، محمود ، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، ط:10، القاهرة 1400هـ / 1980م ص 73

وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا"(النساء:65). فقد منح القرآن للشريعة دلالتها الشاملة للدين في أبعاده المختلفة ولعل مبتدأ التحول في المواقف والاتجاهات هو تغير متعلق بالمفهوم ودلالته اللغوية والاصطلاحية والتداولية، وهو أمر استوقف معظم الأدبيات المعالجة للموضوع وعقدت بعض تلك الدراسات التي عالجت مفهوم الشريعة مقارنات موفقة بين المعنى القرآني للشريعة والمعنى التداولي الدارج لهذا المفهوم.

وتتسع دلالة (مفهوم الشريعة) وتضيق تبعا لعوامل بعضها ثقافي وبعضها الآخر سياسي، فتشير في مستوى للنظام القضائي والقانوني، كما تتسع لتشمل النظام السياسي فتشمل في معانيها مفاهيم كالإمامة وإمارة المؤمنين والبيعة، ونؤكد هنا على المفهوم الشامل للشريعة الذي يشمل مختلف جوانب الحياة الإسلامية، خاصة ما تقاطع منها مع أنظمة الحياة الحديثة، كالأنظمة الاقتصادية والمالية وهو مفهوم، كما سيتضح، لا يحصر الشريعة في الأحكام القضائية وقضايا الأحوال الشخصية والحدود.

ولابد لنا من التوقف على الملامح العامة لاتجاهات الخطاب في كل من السياقين الإسلامي والغربي.

ثانياً:تعددية المنظور الإسلامي للشريعة:

في السياق الإسلامي إذا وقفنا على مسيرة الخطاب الفكري المتعلق بالشريعة نجد أنه - من بعد سقوط الخلافة إلى قيام حكومات الاستقلال في البيئات الإسلامية- قد تبلور على الدوام، تصور للشريعة الإسلامية يحصرها في دوائر من الخصوصية، تتسع وتضيق بحسب طبيعة النظام السياسي، فتشير في المستوى الأولى إلى كل ما له علاقة بالنظام القضائي والقانوني من أحكام الإسلام، وقد تتسع الدائرة لتشمل متضمنات متعلقة بالنظام السياسي فتتم الإشارة إلى الإسلامية في هوية الدولة والشرعية في ولايتها السياسية لتظهر هنا وهناك مفاهيم كالإمامة وإمارة المؤمنين والبيعة، والإسلامية في المرجعية التشريعية للنظام وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع. ويبدو جليا في هذا التصور المضيق أو المحدد لمفهوم الشريعة أن باب المعاملات في الفقه والذي ينفتح في واقع المجتمعات المعاصرة على الأنظمة الاقتصادية والمالية نادراً لا يتم إدراجه في دائرة المفهوم ومن ثم تصبح الشريعة في الغالب أحكاماً قضائية ترتبط بقضايا الأحوال الشخصية والحدود.

بالمقابل نجد أن خطاب النخبة السياسية في عهود الاستقلال تجنبت بشكل تام تبني الدعوة للدستور والشريعة الإسلامية وهو ما عالجه باقتدار عبد الله علي إبراهيم في سفره القيم "الشريعة والحداثة مبحث في جدل الأصل والعصر"[9]، ويجعل مؤلف الكتاب من سؤال د. زكي مصطفى عميد كلية القانون بجامعة الخرطوم سابقاً سؤالاً مفتاحياً لدراسة كيف تسربت العلمنة للتشريع في السودان بعد طول التزام للشريعة والسؤال هو. "لماذا لم يستفد القضاة الإنجليز وخلفهم من السودان من الشريعة الإسلامية في إنشاء قوانين السودان . في حين كان متاحاً لهم - قانوناً - الاستعانة - بأي قانون طالما لم يصادم العدالة والسوية وإملاءات الوجدان السليم؟. يرى د. عبد الله أن الإنجليز جاءوا للسودان بخبرتهم في الهند وكيف

9أنظر: إبراهيم، عبد الله علي: الشريعة والحداثة مبحث في جدل الأصل والعصر دار الأمين – (مصر2004م).

أفلحوا في تنحية الشريعة الإسلامية، التي كانت القانون الأوحد في ظل حكم المغول" بحجة أن الشريعة والقانون الإسلاميين لا يصلحان لدولة حديثة، مما جعلهم يقررون بدء حكمهم في السودان من الصفر لا في مجال الإدارة فحسب بل في كل مجال مما جعل القانون المشرع يتفق مع أخلاق أهل الصولة من الإنجليز واضعي القانون، ويفارق ويناقض أخلاق السودانيين (المستضعفين المقهورين) كإباحة الزنا واللواط. ثم عمد الإنجليز إلى أعراف القبائل وجعلوها كمصادر للتشريع، ولا تسمح- الإدارة البريطانية- لقضاة الشريعة الإسلامية بأن يتولوا العمل في هذه المحاكم، وهذه جذور الصراع بين الشريعة ودعاتها والعلمانية ودعاتها، ويجزم د. عبد الله أن حجب الشريعة الإسلامية قد كان سبباً مباشراً لكثير مما جرى في السودان من بعد، يقول:"شكل حجب الشريعة من أن تكون واحداً من مصادر القانون الاستعماري كارثة ثقافية وسياسية طوال عهد استقلالنا ولأننا قد بخسنا الشريعة حقها، ظلت تتعقب الأمة بشكل ثأري وتنغص عليها قانونها ودستورها وتؤذي عملية بناء الأمة السودانية في الصميم" [ص: 30] لذا " ما كاد السودان يستقل حتى نشأت الجماعات الدينية والسياسية والتربوية التي جعلت هذا الألم الروحي نصب عينها مركزة على المقارنة بين قانون المسلمين الأخلاقي المضمّن في الشريعة والقانون الوضعي السائد في حقبتي الاستعمار وما بعد الاستعمار" وقد حفظت الصفوة - التي درست القانون في كلية غردون - عهدها في حماية الإرث الاستعماري بحجج مختلفة منها؛ وجود أقليات غير مسلمة في السودان .. وهو ما اسماه د. عبد الله ب"الاستشراف الداخلي.".

وإذا نظرنا في الأطروحات الرئيسية حول الشريعة في السياق الإسلامي، نقر أولاً أن الأصل في الموقف المعياري للمسلم من الشريعة هو التسليم [**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**](النساء:65) إلا أن ذلك لا يمنع أن ثمة تباينات أخرى في الموقف من الشريعة داخل الصف الإسلامي قابلة للتقسيم إلى:

1- الموقف العلماني من الإسلام ونظام الحكم أو الموقف العلماني من الشريعة وقد وجد هذا الموقف على مناقضته للموقف المعياري المشار إليه آنفاً مساندة من بعض علماء الشريعة ولعل أفضل مثال لذلك كتاب علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم". وتطور هذا الموقف إلى دعوات صريحة لمجتمعات المسلمين للتحرر من ولائها لتراث الإسلام، والمطالبة المباشرة بدساتير علمانية، وتوسيع الحريات على نحو متجاوز لما حددته الشريعة.

2- الموقف الإسلامي من القضية: وهو موقف داعي إلى تطبيق الشريعة باعتبارها حلاً ناجعاً لمشكلات الواقع الإسلامي، وتتميز بنظرتها إلى الإسلام باعتباره نظام حياة متعدد الجوانب، وإن اهتم هذا التيار بقضايا مثل التشريع الجنائي في الإسلام، فقد اهتم أيضا بالإسلام في علاقته بالأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في بيئات المسلمين.

ومن هنا اكتسبت السلطة السياسية الحاكمة عبر نظام الدولة الحديثة مشروعيتها استناداً على ميراث من التسليم المشابه للإجماع على أهمية الدولة كأداة لتطبيق الشرع وإقامة الدين "والشرعية للدولة كمؤسسة

واجبة التأسيس والقيام بدورها دينيًّا، وحفظ مصالح المجتمع الكلية في أي عصر. ولعل ملاحظة العلامة "الندوي" في رسالته الصغيرة والهامة "ردة ولا أبا بكر لها، أبو الحسن الندوي[2]، تؤكد هذه الملاحظة حول الشرعية الدينية للدولة في الإسلام. وذلك حين أشار إلى أن المرتدين في عهد أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه، لم يرفض كثير منهم الجوانب العقدية في الدين ولا شعائره التعبّدية، إنما كانت ردّتهم بالأساس رفضًا للاجتماع السياسي الإسلامي، ممثّلاً في واجبات المواطنة، والخضوع لسلطة الدولة المركزية بالمدينة، فيما يشبه ما يسمى في الاصطلاح المعاصر بـ"التمرد المسلح." وللمتأمل أن يرى كيف استمر هذا الإجماع على الشرعية الدينية للدولة -بهذا المعنى- في مجتمعات المسلمين على مدار تاريخهم، وحتى نهاية الربع الأول من القرن الماضي، حين رأينا مثلاً، كيف كان الإجماع على تأكيد المبدأ، ونقض جمهور العلماء لأطروحة الشيخ علي عبد الرازق التي حاولت مخالفته، بالقول بعدم وجود أساس لشرعية الدولة في الإسلام، التي ضمنها سنة 1925م كتابه الشهير "الإسلام وأصول الحكم[10]."."

وتطور هذا الموقف إلى دعوات صريحة لتطبيق الشريعة، ومطالبات برلمانية لسن قوانين وإجازة تشريعات وتطوير نظم وفقاً لمقتضى الشريعة.

أ. التكييف الدستوري لمسألة الشريعة:

وكان من نواتج تلك المطالبات -التي تبلورت حولها تيارات ثقافية وجماعات سياسية - انتظام حركة دؤوبة في مجال التكييف الدستوري لمسألة الشريعة، وتمثل أطروحات جهود عبد الرزاق السنهوري في مصر وحسن الترابي في السودان خطوات رائدة في هذا الاتجاه،تعبر عنها الديباجة الشائعة في معظم دساتير دول مجموعة المؤتمر الإسلامي والتي تقرر أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع أو مرجعية أولى للدستور.ويرى السنهوري أن (جعل الشريعة الإسلامية هي الأساس الأول الذي ينبني عليه تشريعنا المدني، لا يزال أمنية من أعز الأماني التي تختلج بها الصدور، وتنطوي عليها الجوانح، لكن قبل أن تصبح هذه الأمنية حقيقة واقعة ينبغي أن تقوم نهضة علمية قوية لدراسة الشريعة الإسلامية في ضوء القانون)[11].

عادة ما يتم ربط مساعي تقنين الشريعة، بالإصلاح القانوني في الدولة العثمانية، الذي وضع اللبنات الأولى لما عرف لاحقاً بعلمنة الشريعة، وانتهى بالتطرف العلماني الذي وسم الدولة التركية الحديثة، "أولى محاولات التقنين التي عكست هذا التحول كان ما يعرف "بمجلة الأحكام العدلية" العثمانية التي اكتملت أحكامها في ١٨٧٦. هذه المجلة تؤشر على التحول البطيء والمعقد من نموذج "السياسة

---

10 *أنظر بودينار، سمير : الدولة المدنية كما مثلها عصر المبعث النبوي، مجلة حراء العدد 49 السنة10 يوليو اغسطس 2015م*

2 مكتبة السداوي - المكتبة المكية 1992"

11 السنهوري،عبد الرزاق: الوسيط في شرح القانون المدني، دار احياء التراث العربي لبنان ج1 ص 48

الشرعية" الذي أصل له ابن تيمية لنموذج السياسة الدستورية الحديثة. فالمادة الأولى من الكتاب الأول من المجلة لا تشير إلى الأحكام الشرعية وحتمية إنفاذها في العالم بقدر ما أنها تنطلق من نقطة علمانية بالكامل تتمثل في ضرورة الحفاظ على النوع الإنساني، ونظام العالم ورفاهية سكانه، في تعبير صافي عن غرض ممارسات السلطة الجديد. وتم تقديم الفقه كأحد المعارف الساعية لتحقيق هذه الأهداف الجماعية، وليس بوصفه علم هادف للبحث في "أفعال المكلفين" وتقسيمها، كما تم التعارف عليه على مدى قرون. تذكر المادة الأولى أن:

"الفقه علم بالمسائل الشرعية العلمية. والمسائل الفقهية إما تتعلق بأمر الآخرة وهي العبادات وإما أن تتعلق بأمر الدنيا وهي تنقسم إلى متناكحات ومعاملات وعقوبات. فإن الباري تعالى أراد بقاء نظام هذا العالم إلى وقت قدره وهو إنما يكون ببقاء النوع الإنساني. وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع الإناث للتوالد والتناسل. ثم إن بقاء نوع الإنسان إنما يكون بعدم انقطاع الأشخاص، والإنسان بحسب اعتدال مزاجه يحتاج في البقاء للأمور الصناعية، إلى الغذاء واللباس والمسكن وذلك أيضًا يتوقف على التعاون والتشارك بين الأفراد. والحاصل أن الإنسان من حيث هو مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش على وجه الانفراد كسائر الحيوانات، بل يحتاج إلى التعاون والتشارك ببسط بساط المدنية... فلأجل بقاء العدل والنظام [بين الناس] محفوظين من الخلل يحتاج إلى قوانين مودة شرعية في قسم المناكحات من علم الفقه وفيما به من التمدن والتعاون والتشارك وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار أمر التمدن على هذا المنوال لزم ترتيب أحكام الجزاء وهي قسم العقوبات من الفقه[2]". ولأننا لسنا هنا بصدد تتبع التطور القانوني لمسألة الشريعة الإسلامية فإننا سنركز على تحول وجهات الناظر المواكبة لتلك التحولات، خاصة ما بقي أثره على واقع صورة الشريعة في الحياة المعاصرة، ما يعنينا هنا أن تركيا التي بدأت مسيرتها الإصلاحية القانونية بفتح مدى التفسير على مستوى إنساني، انتهت إلى حالة من التطرف العلماني الحاد، ومثلت محور الارتكاز للنموذج العلماني في البلاد الاسلامية، فهل عاشت تركيا ما نشير إليه من تحولات. وهي خلفية مهمة لتفهم الموقفين الإسلامي والعلماني من مسألة الشريعة

ب. الشريعة في الديموقراطيات المسلمة:

نقصد بالديموقراطيات المسلمة هنا، تلك الدول التي حققت فيها الشعوب نوعاً من السيادة في ظل أنظمة إدارية وسياسية علمانية، تنص على علمانية الدولة وعلمانية الدستور ونمثل لها هنا بتونس وتركيا. يجب أن نتفهم أن الوضع هنا يختلف نسبيا عن البيئات الإسلامية التقليدية، لقد مرت هذه المجتمعات المسلمة أساساً بأنواع من التحول كالتي يشير إليها عنوان هذا البحث، كما أن [12]"الظروف في المجتمع الحديث قد أدت إلى إعادة تنظيم وهيكلة وتفسير الإسلام كدين.واستنادا إلى الدراسة المقارنة للأديان، التي

---

[12] الهوية الإسلامية المعاصرة والحياة العامة ، بالانجليزية: Contemporary Islamic Identity and Public Life
المصدر: https://www.narcis.nl/research/RecordID/OND1299875/Language/en

2 (مجلة الأحكام العدلية ٢٠١٣)

درست كيفية إعادة تشكيل الرموز والمؤسسات والسلطات والروايات وإعادة ابتكارها في سياقات جديدة. ونحو ذلك من افتراضات (طلال أسد)، بأن طبيعة التوجهات العلمانية والتوجهات الدينية ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا. وهذه ليست نتيجة ندعيها بل هي فرضية رفعها مشروع معلن سعى للإجابة على سؤال كيف تم تعريف الدين والعلمانية والعلاقة بينهما في السياقات الإسلامية. وتقوم فرضية هذا المشروع على أن ظهور الحداثة في أشكالها المتعددة في المجتمعات الإسلامية أدى إلى تعريفات جديدة للإسلام، وبروز مؤسسات جديدة تمثل القيادات الدينية، إضافة لأيديولوجيات جديدة..علينا أن نعترف أنه كان لتنفذ وقوة المفهوم العلماني للدولة والدستور أثره أيضاً. هنا يبرز لنا كيف تلقي التجربة الأوروبية بظلالها على الطريقة التي يتم بها تكييف العلاقة بين الدولة والدين، كما تلقي بظلال ثقيلة أيضاً على مواقف تلك الدول.

في هذه البيئات حيث يتردد صدى الصوت الإسلامي بين الأفقين التقليدي والحداثي يظهر مستوى التباين في المواقف والآراء كما لو أنه لا يوجد موقف إسلامي متجانس من قضية جوهرية في أجندة الخطاب الإسلامي.

لقد مثلت تباينات الآراء في تونس وفي تركيا، الجانب المعرفي والفكري والثقافي، صورة لذلك الارتباك؛ مما يستوجب وقفة متأنية مع الأستاذ "محمد فتح الله كولن" وجماعة الخدمة في تركيا، والأطروحة الأخيرة للأستاذ " راشد الغنوشي " وجماعة النهضة في تونس.

وينص الدستور العلماني هناك علي أن " المشاعر الدينية المقدسة لا يجب أن تلعب دورا في قضايا الدولة والسياسة". وفي هذا تتمثل إحدى أسس الجمهورية التي أسسها كمال أتاتورك في 1923. الدولة التركية الفتية نفذت في الثلاثينات والأربعينات مبادئ العلمانية بلا هوادة، بحيث أن شعيرة الحج إلى مكة والعلوم الدينية مُنعت، وتم حظر الحجاب في الحياة العامة للناس. وإلى حد الآن يعتبر الفصل بصرامة بين الدولة والدين غير قابل للمساس"13. ويعتبر التحول النوعي في التجربة التركية هو ذلك التحول المتعلق بالوضع الدستوري لندوة، إسلامية القيادة علمانية الدستور، وهو ما عبر عنه صراحة رئيس البرلمان التركي إسماعيل كهرمان، إن الدستور المقبل لتركيا يجب أن يكون "دينيا" وإن "العلمانية" يجب ألاّ تكون جزءا منه، بحسب ما نقلت عنه وكالة أنباء الأناضول. والمعارضة الكمالية تندد بهذه التصريحات. وقال كهرمان خلال مؤتمر صحافي في اسطنبول "بصفتنا بلدا مسلما، لماذا علينا أن نكون

13موقع صوت ألمانيا هل تودع تركيا العلمانية وتعود لتطبيق الشريعة؟
http://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%AF%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9/a-19217436

في وضع نتراجع فيه عن الدين؟ نحن بلد مسلم وبالتالي يجب أن نضع دستورا دينيا". وأضاف: " قبل أي شيء آخر، يجب ألا ترد العلمانية في الدستور الجديد."14

في هذه البيئات يبرز موقف إسلامي غير تقليدي من مسألة الشريعة - وقد لا يبدو هذا الموقف متفهماً على مستوى الرأي العام الإسلامي- وهو موقف الداعية التركي الأستاذ محمد فتح الله كولن، الذي يصرح بأنه لا يفضل تطبيق الشريعة في تركيا، ويقول في هذا الصدد إن الغالبية العظمى من قواعد الشريعة تتعلق بالحياة الخاصة للناس، فيما الأقلية منها تتعلق بإدارة الدولة وشؤونها، وأنه لا داعي لتطبيق أحكام الشريعة في الشأن العام. ووفقا لهذا يعتقد كولن أن الديمقراطية هي أفضل حل، ولهذا يكن عداء للأنظمة الشمولية في العالم الإسلامي. وذلك على خلاف منهج الحركات الإسلامية، فإنه جعل الأولوية للمجتمع والأمة وليس للدولة، بمعنى أنه لم يطالب الدولة بفعل شيء للإسلام أو الثقافة الإسلامية، لأنه يعرف أن الدولة مكبلة من ناحية وغير قادرة، وأحياناً غير راغبة، وغير مؤهلة، ولذلك لم يشغل نفسه برفع شعار تطبيق الشريعة أو الدستور الإسلامي أو غيره. وإنما فقط اتجه للمجتمع التركي بالوعظ والإرشاد والتعليم وبناء الجسور للتواصل الروحي والفكري من جمعيات خيرية، وأندية ثقافية ووسائط إعلامية واقتصادية وغيرها15.

ويشابه الموقف السابق في عدم التقليدية، تطورات الموقف الذي تتخذه حركة النهضة التونسية من مسألة الشريعة ففي فترة السبعينيات، قال راشد الغنوشي زعيم حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة) في ذلك الوقت " إن تنفيذ أحكام الله وإقامة حدود الشريعة الإسلامية تأتي في المرحلة الثانية من الدعوة والبناء والتي تليها مرحلة قيام المجتمع المسلم، والتي يمكن فيها تطبيق الحدود، وأنه لا يمكن إقامة الحدود، إلا بعد هذه المراحل، وهى الدعوة والبناء للمجتمع من جديد، ومن ثم إقامة المجتمع الإسلامي، الذي تتوفر فيه الاشتراطات المطلوبة لتنفيذ الشريعة الإسلامية".

وفي أواخر الثمانينات قال عبد الفتاح مورو أحد أبرز قيادات الحركة بخصوص تطبيق الشريعة: " إنه يجب تأجيل مسألة تنفيذ تطبيق الشريعة الإسلامية، إلى أن يتم إعداد جيد للرأي العام للمجتمع

---

[14] المصدر السابق: رئيسا لبرلمان التركي يدعو لاعتماد الشريعة في الدستور
http://www.dw.com/ar/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1/a-19214501

15مكي،حسن:: خطاب التجديد في حركة الخدمة

صحيفة الصيحة 27-04-2015

وتعبئته بالكامل. ويرى مورو أيضاً أن توفير الشروط وهي واجبة وضرورية لتطبيق الشريعة، كما أنه يرى تعطيل تطبيق الحدود لحين معين، يزيل أسباب الجريمة، وتتوفر شروط التطبيق". الرأي الثاني يقول راشد الغنوشي" إن حركته لا تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في تونس، وإنما التخلص من " نظام الحزب الواحد " مشدداً على أن " كل ما تحتاجه تونس اليوم هو الحرية ".

وأكد مورو في مداخلة لقناة المستقلة" إنه ليس من أهداف الحركة طرح تطبيق الشريعة الإسلامية في الوقت الحاضر وأن الهدف الآن هو العمل من خلال النظام الديمقراطي والتعدادية الديمقراطية، والعمل على إقامة انتخابات نزيهة، يقرر فيها الشعب التونسي صاحب القرار ما يريد، من خلال هذه الانتخابات وفي ظل ديمقراطية تؤمن بالتعددية الحزبية، وتعبر عن كل الأطياف السياسية في المجتمع التونسي. والأمر ليس متروكاً لحزب واحد، ليقرر أو يُعطي شهادة ميلاد أو وفاة للأحزاب الأخرى وأنهم بهذه الثورة قد تجاوزوا هذه المرحلة التي كان يعبر عنها الحزب الدستوري، الذي كان الحاكم الواحد في ظل أحزاب صغيرة، ومعارضة مصطنعة، وانتخابات غير نزيهة، لا تعبر عن المجتمع في تونس".

الحقيقة أن الحركة تعتبر من الحركات الرائدة، وصاحبة رؤيا مستقبلية واضحة، إذا قورنت بالحركات الإسلامية الأخرى، وخاصة في المغرب العربي، وخاصة بعد طور التجديد الذي مرت به، وخروجها من إطار فكر الإخوان المسلمين، وتكوين فكر ورؤية خاصة بها"16.

إن إقامة الدين في الحياة العامة مقدم على تطبيق الشريعة في جزئيات من أنظمة تلك الحياة، فإذا تعارض قيام الدين في الحياة العامة دعوة وإرشادا وتوجيها، مع قيام بعض أحكامه وقوانينه الجزئية فالمقدم قطعاً هو قيام المعاني الكلية للدين لأنها ستفضي مستقبلاً إلى تطبيق الأحكام دون شك.

لن يكون موقف حركتي الخدمة في تركيا والنهضة في تونس متقبلا من رصفائهم من حركات الإسلام السياسي أو حتى الاجتماعي، فالعلمانية الجزئية لا تزال تصنف باعتبارها ممالأة للحداثة ومداهنة للغرب، حتى في حالات تعذر تطبيق الشريعة ينتظر الرأي العام الإسلامي التقليدي وعوداً وتطمينات بأن السعي نحو الشريعة لم يتم إجهاضه.

ثالثاً :اتجاهات الخطاب في السياق الغربي:

المشهد الغربي هو الآخر ما فتيء يعرض من التحولات في الموقف من الشريعة ما لا يشبه في طبيعته ومحتواه تلك المواقف التقليدية الموثقة، يجب أن نلاحظ كيف اختفى ذلك النوع من الخطابات التي تعبر عن التمركز حول الذات الحضارية وتنطلق من مواقع الاستعلاء الثقافي والعرقي والتخويف الفج من الإسلام ديناً وثقافة. ماذا يعني تطبيق الشريعة الإسلامية في الغرب؟ موريتس برخر المتخصص بالدراسات الإسلامية، قام بتحرير كتاب يحتوي على محاولات عدد من المتخصصين بالدراسات الإسلامية، للإجابة على مثل هذه الأسئلة. ومن ثم لا يصبح لتلك المقولات النهائية حول الإسلام والنبي

16الجهاني، صلاح: حركة النهضة وقضية تطبيق الشريعة ، موقع الحوار المتمدن 2014/6/9م

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=418579&r=0

محمد والقرآن ومكة من قبيل ما عبر عنه"وليم جينورد بلجراف" بقوله "متى توارى القرآن ومدينة مكة عن بلاد العرب يمكننا حينئذ أن نرى العربِّي يتدرج في سبيل الحضارة [المسيحية الغربية] التي لم يبعده عنها إلا محمد وكتابه"1أو ما كرره المبشر وليم موير بقوله: « إن سيف محمد والقرآن هما أكثر أعداء الحضارة والحرية والحقيقة الذين عرفهم العالم عنادًا حتى الآن»17 هذه عبارات تصبح بلا معنى في خطاب الرأي العام الغربي ولكن يبدو أن الأمر مختلف تماما بالنسبة للموقف الرسمي للكنيسة التي تتمسك بخطاب لاهوتي/ كنيسي.

أ. الموقف الكنسي:

تبرز تحولات ما بعد سقوط الستار الحديدي وأحداث 11 سبتمبر 2001م ان موقف الكنيسة الغربية لا يكاد يعطي اعتباراً للتحولات الحادثة على مستوى الحياة العامة، وتغيير اتجاهات الرأي العام الغربي بإزاء موضوع الإسلام والشريعة، وهي مفارقة تثير التأمل فعلاً، لقد جاء خطاب البابا بينديكتوس السادس عشر مثالاً حياً لتلك الروح ، وفي 2004م كان البابا بنديكتوس السادس عشر ـ قبل توليه البابوية .. ومن موقع الرجل القوي في الفاتيكان ـ قد أدلى بتصريح أعرب فيه عن مناهضته انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، لأنها دولة مسلمة ! .وفى وصف جنازة البابا يوحنا بولص الثاني ـ أبريل 2005 م ـ تحدثت مجلة "نيوزويك" الأمريكية في عدد 19-4-2005م عن أن المطلوب : "بابا يواجه الإسلام ، لأن الإرهاب العالمي ـ [الإسلام] يجعل مشكلات شيوعية الكتلة الشرقية، بحداثة التلفزيون الأبيض والأسود! وسيتطلب ظهور الإسلام كقوة ـ فى شكليه الأصولي والمعاصر ـ حبرا أعظم يتمتع بمعرفة لاهوتية وبدبلوماسية رفيعة..إن على البابا الجديد أن يتعامل مع التحدي الإسلامي فى قلب أوروبا، حيث يشكل المهاجرون المسلمون ونسلهم الآن قوة اجتماعية ودينية جديدة لم يكن على الكنيسة أن تواجهها من قبل ! "

.

وبهذا الإعلان عبرت "النيوزويك" عن المهام الجديدة للبابا الجديد فى المرحلة الجديدة .. فدور البابا السابق فى الحرب على الشيوعية لا يقارن بالدور المطلوب من البابا الجديد فى الحرب على الإسلام[18] !!

..

ويشير صاحب كتاب الإسلام والفاتيكان، لمحاضرة بابا الفاتيكان ـ بنديكتوس السادس عشر ـ في جامعة "ريجنسبورج "الألمانية فى 12 سبتمبر 2006 م ـ والتي فجرت الغضب الإسلامي .. كما جاءت صادمة للمشاعر الإسلامية بسبب حدتها .. ولما حوته من الأكاذيب والمغالطات والجهالات، التي لا يتصور صدورها من "أستاذ للفلسفة" يتولى منصب الحبر الأعظم لحاضرة الكاثوليكية بالفاتيكان "يرى محمد عمارة أن أخطر ما فى هذه المحاضرة، ليس اقتباس البابا من الإمبراطور البيزنطي "مانويل الثاني" [

---

[17]أنظر: إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 168.

18عمارة ، محمد: الفاتيكان الإسلام أهي حماقة أم عداء له تاريخ ، مكتبة الشروق الدولية (2007 القاهرة) ص13-15

1391- 1425م] ـ كما حسب كثير من المعلقين ـ وإنما تعليقات البابا على الاقتباس !.. فقد استشهد البابا بكلمات الإمبراطور البيزنطي ـ فى معرض ربط الجهاد الإسلامي "بالحرب المقدسة المسيحية " وأورد الكلمات التي قال فيها هذا الإمبراطور لأحد المثقفين الفرس المسلمين:

"أرني ما الذي أتى به محمد من جديد ؟!. فهنا ستجدون أشياء شريرة وغير إنسانية، مثل أمره بنشر العقيدة التي دعا إليها بحد السيف." ، ولقد وصف البابا الإمبراطور "مانويل الثاني" بالموسوعي ! .. وأغفل ذكر رد المثقف الفارسي المسلم على هذا الإمبراطور! ثم مضي، معلقا ومؤيدا ، فقال" : لا بد أن الإمبراطور كان يعرف أن السورة 2 آية 256 تنص على أنه (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) ، وهي أحدي سور العصور الأولى من تاريخ الإسلام ، عندما كان محمد لا يزال مهددا، وتعوزه القوة . ولكن من الطبيعي كذلك ـ بالنسبة للإمبراطور ـ أن يكون قد عرف التعليمات "أوامر اللئام" بشأن الحرب المقدسة، والتي ذكرت لاحقا ودونت فى القرآن19."

وإذا قارنا خطاب البابا بينديكت السادس عشر، بخطاب ولي عهد بريطانيا الذي يحتل موقعا تبجيلياً دينياً شبيها بما كان للإمبراطور في ذلك الحين تفاجئنا المفارقة أيضاً . لقد عرف الامير تشارلز باهتمامه بالإسلام. من الأمثلة على ذلك " أن الناس في هذا البلد كثيراً ما يجادلون بأن الشريعة الإسلامية تنطوي على القسوة والهمجية وعدم الإنصاف. وصحفنا مشغوفة فوق كل ذلك بترويج هذه الإجحافات المُغرضة دونما تفكير. والحقيقة، طبعاً، مختلفة ومعقدة في الغالب. وفهمي الخاص للأمور هو أن التطرّف نادراً ما يكون الأسلوب المتبع. فالمفروض أنّ المبادئ التي تهتدي بها الشريعة الإسلامية وروحها المستمدّة مباشرة من القرآن الكريم قائمة على العدل والإنصاف والتراحم. ولذا يجب علينا أن ندرس التطبيق الفعلي للشريعة قبل أن نحكم عليها، وأن نفرّق بين نظم العدالة التي تمارس وتطبق بنزاهة واستقامة، وبين النظم العدلية التي ربما نراها بشكل مشوّه خدمة لأغراض لا تمت إلى الإسلام بصلة"20 بالطبع ليست هي المرة الأولى التي يختبر فيها الرأي العام المسلم هذا المستوى من التباين في الخطابات الدينية المسيحية.

ب. الموقف الأمريكي:

الموقف الغربي كما هو معلوم يجمع الرأيين الأمريكي والأوروبي، الذين غادرا وفقاً لفرضيات هذه الدراسة موقعهما التقليدي، يعبر التحفظ الذي تبديه الولايات المتحدة حيال الدول الإسلامية التي تعلن تطبيق الشريعة الإسلامية عن حقيقة الموقف الرسمي الرافض لهذا النوع من التوجهات، حاله حال الموقف الكنسي يبدو أن الموقف الرسمي الأمريكي لم يتغير كثيراً من إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان عام 1983م أو في سلطنة بروناي 2014م حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها تجاه قرار سلطنة بروناي الواقعة في جنوب شرق آسيا تطبيق الشريعة الإسلامية، بحسب ما أعلن مسؤول في الإدارة الأميركية، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية جنيفر ساكي "سفيرنا أعرب عن قلقنا

---

[19] المرجع السابق ص 45

[20] تشارلز، الامير: صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز يتحدث، ترجمة دار الساقي (لندن)2009

لحكومة بروناي في لقاء خاص." كما أعربت الأمم المتحدة عن "قلقها العميق" وكذلك نددت منظمة هيومن رايتس ووتش بالعقوبات التي ستفرض على المتخلفين عن التزام الشريعة[21].

واليوم وفي الوقت الذي يعد فيه هذا البحث للنشر نظم محتجون مسيرات في أنحاء الولايات المتحدة للتنديد بالشريعة الإسلامية، التي يقول المنظمون إنها تمثّل تهديدا للحريات الأميركية . برعاية مؤسسة تطلق على نفسها (آكت فور أميركا)، وتصف نفسها بأنها منظمة شعبية تركّز على قضايا الأمن القومي، شملت المسيرات نيويورك وشيكاغو وبوسطن ودنفر وسياتل، إضافة إلى عدد من المدن الأصغر وفي المقابل، نظمت مسيرات مضادة، وارتدى كثيرون من المشاركين فيها أقنعة سوداء، وهتفوا: «لا لترامب..لا لمنظمة كو كلوكس كلان (التي تعتقد بتفوق العرق الأبيض) ولا للفاشية الأميركية" هكذا يبدو الموقف الثقافي متوازناً بين طرفي القبول والرفض،مؤكداً أن الحضور الإسلامي في أمريكا، والذي تتوج بصعود مواطن من أصول افريقية مسلمة إلى سدة السلطةلم يكن مجرد صدفة.

لقد عاشت هذه الجماهير حقيقة ما انتهى له الصدام الثقافي العملاق في نهايات القرن وخواتيم الحرب الباردة من خارطة جيوثقافية جديدة للعالم، أصبح معها الإسلام مكوناً عضوياً في الجغرافيا العالمية بعد تفكك جمهوريات المعسكر الشرقي، إلى جانب سيل الهجرات الذي أعاد بناء ديموغرافيا الغرب الأمريكي الأوروبي. والذي ينبغي تأكيده هنا أنه وفي كل التحولات الكبرى كانت الولايات المتحدة هي صاحبة الدور الأكثر فاعلية.

ج. الموقف الأوروبي:

الوجود الإسلامي في أوروبا متجذر وقوي والموقف الأوروبي من الشريعة لا يتناسب مع ذلك،كما أنه لا ينفك عن تاريخ العلاقة المضطربة بين الجانبين بدأ بتاريخ الاستعمار، وتاريخ الرفض المتكرر لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ومع أن الموقف الأوربي يتسم بقدر عال من التعددية إلا أن الدول الرئيسية تعبر عن رفض حقيقة الموقف، كما أن قضايا مثل انضمام الدول الإسلامية للاتحاد الأوربي تمثل مؤشرات اختبار لذلك الموقف "أما بالنسبة إلى فرنسا فقد كان الرئيس الأسبق جاك شيراك له موقف

---

[21] أنظر موقع الفرنسية24:
http://www.france24.com/ar/20140507-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D9%84%D9%82%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

مؤيد من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ولكن الرئيس السابق نيكولا ساركوزي له موقف معارض تمامًا للانضمام حيث يعتبر أن تركيا ليست دولة أوروبية وإنما احدي دول آسيا الصغرى،[2] وعلى الرغم من ذلك فهو لا يعارض وجود شراكة بين تركيا وبين الاتحاد الأوروبي ولكن ليس كعضو في الاتحاد."

"دخل الإسلام أوروبا في 711 ه ، على يد طارق بن زياد ويبلغ عدد المسلمين في أوروبا حوالي 53 مليون 5.2%، يشمل الرقم كل من روسيا والقسم الأوروبي لتركيا. ويبلغ عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي حوالي 16 مليون 3.2 [2].%وفقًا لآخر إحصائية في عام 2010، قام بها معهد بيو، وصل عدد المسلمين في كل أوروبا، عدا تركيا، إلى 44 مليون نسمة، أي ما يُشكل حوالي 6% من إجمالي سكان أوروبا22.

"أوروبا بحاجة إلى الشريعة" هل تلخص مثل هذه العبارة لطارق رمضان واقع الموقف الأوروبي من قضية الشريعة، ففي تعبيره عن التحولات الحادثة في الداخل الأوروبي يقول رمضان"إن أوروبا بحاجة إلى الشريعة: لأن الشريعة لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع دساتير الدول الأوروبية وقوانينها." ولأن الشريعة في رأي رمضان ليست "القانون الأعلى"23، بل هي طريق العودة إلى المصدر. وشدد على أن العدالة ليست هدف نهائي أيضا، بل هي طريق للعودة إلى قيم أكثر عمقا، مضيفا أن الهدف النهائي للإسلام يتمثل في تحقيق السلام الداخلي للإنسان".

تلخص حالة طارق رمضان موقف الأوروبي المسلم الذي ولد وترعرع هناك بعد أن هاجر أسلافه إلى أوروبا في العقود الأولى من القرن الماضي، إلا أن مواطناً أوروبيا مسلماً أصيلا في أوروبيته وإسلامه مثل (فريد موهيتش) من مقدونيا " قراءة تحليلية تقييمية ونقدية لما يعتبرها "أكبر سردية مخادِعة في التاريخ البشري" بشأن متلازمة "أوروبا، القارة المسيحية" (أوروبا قارة مسيحية حصرًا)، التي تتبنَّاها الحركات اليمينية المتطرفة، وسط أجواء الحالة العامة السائدة؛ حيث تنتشر معاداة الإسلام، وتستثمر تلك الحالة في إلْبَاس الإسلام لَبُوس الثقافة الغريبة عن أوروبا، وتُعلن أن المسلمين أقوام غير أوروبيين.

يقول كتاب موهيتش "المكوِّنات الإسلامية لهوية أوروبا" جذور هذه السردية (أوروبا قارة مسيحية حصرًا أن "هوية أوروبا الثقافية تتشكَّل منذ أكثر من 1300 عام ، بشكل حصري، عن طريق تفاعل مؤثِّرات ثقافية متعدِّدة ومتنوِّعة، مع دور مُهَيْمِن لعناصر ثقافية، هي نتاج الحضارات اليهودية-المسيحية والإسلامية. وكما هو معروف، فإن أصول هذه الديانات التوحيدية الثلاث ومهد ولادتها هو قارة آسيا،

---

[22] أنظر: ويكيبيديا: الإسلام في أوروبا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85_%D9%81%D9%8A_%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7#cite_note-pewforum2011-3

[23] رمضان، طارق: محاضرة جامع موسكو الكبير يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2015م.

وبالتالي فكلها وافدة على القارة الأوروبية، وهذه الحقيقة، في ذاتها، تنزع من كل تلك الديانات حقَّها في ادِّعاء حصرية تمثيلها لهوية أوروبا الثقافية دون غيرها. فأوروبا، كما يرى الكاتب، لم تكن، في أية مرحلة من مراحل تاريخها، قارة أحادية الثقافة، وبالتالي، فلا يمكنها بأية حال أن تكون قارة حصرية للثقافة المسيحية .لذا، فإن مراوحة المكان والإصرار على البقاء داخل حيِّز إطار التزوير القائل بالتناقض بين "أوروبا المسيحية" و"الإسلام- غير الأوروبي"، يعني في النتيجة تعميق انقسام الوحدة الأصلية للهوية الثقافية الأوروبية، وهو ما يؤدي مباشرة إلى مواجهة ديمغرافية داخل أوروبا، وإلى الفصل بين سكان أوروبا على أساس الانتماء الديني أو الثقافي".

وفي دراسة غريبة حول الجانب المعياري في الإسلام انتهى البريطاني بول هوسفورد في بحثه الذي نشر في صحيفة "ذي جورنال" أن إيرلندا هي البلد الأكثر تطبيقا لتعاليم القرآن الكريم على مستوى العالم، في حين لم تتضمن القائمة أياً من الدول العربية..24

رابعاً:موقف المسوحات واستطلاعات الرأي العام:

استطلاعات الرأي العام هي وسيلة للوصول إلى رأي الجماهير حول قضية معينة، وهي في العادة حصيلة عدد من الأجهزة والنظم في الوعي العام أهمها وسائل الإعلام والاتصال .. ويمتلك الرأي العام في المجتمعات الحديثة سلطة معنوية مؤثرة على بناء الاتجاهات العامة، تبرز مراكز الاستطلاع وقياس الرأي ووسائل الإعلام قيم الديمقراطية والحرية والمؤسسية في تفعيل دور المؤسسات التي تعبر عن كل هذه القيم.والتأثير في وضع السياسات واتخاذ القرارات . تتخذ الاتجاهات المتقابلة من مسألة الشريعة ذريعة لاكتساب مواقفها نوعا من المشروعية ، وعادة ما يتم إجراء استطلاعات رأي قبيل عمليات الاستفتاء والانتخاب وذلك لضبط عملية التوقع، وتنشيط الرأي العام وتشجيعية على المشاركة .

ومع ما لاستطلاعات الرأي العام من أهمية مقررة "بمزجه بين البُعد النظري الذي يتضمن الاتجاهات النظرية السوسيولوجية، والبُعد العملي الذي يتضمن العمل على الأرض من خلال الاستطلاعات والمقابلات، كما يحلّل العلاقة بين الإيمان الديني والاقتصاد من جهة، وبين السياسة والمجتمع من جهة أخرى" فقد بقي إلى جانب ذلك من يوجه انتقادا إلى عمليات استطلاع الرأي العام باعتبارها أحدى آليات التحكم والتوجيه والعمل على وجهات نظر الجمهور حتى تتوافق مع اتجاهات

---

[24] وحسب الدراسة، فقد احتلت إيرلندا المرتبة الأولى كأكثر الدول التي تطبق تعاليم الديانة الإسلامية، متبوعة بالدنمارك، ثم السويد في المرتبة الثالثة.و شمل البحث 208 دولة، غابت فيها الدول ذات الغالبية الإسلامية من السكان عن قائمة أفضل 25 بلدا تطبيقا للإسلام.وأتت ماليزيا في المرتبة الـ33 ، ولكنها احتلت المرتبة الأولى للدول ذات الغالبية الإسلامية ، أما بالنسبة للدول العربية فقد حلت الكويت في المرتبة الـ48، متبوعة بالبحرين في المرتبة الـ61 والامارات في المرتبة الـ64.فيما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الـ93، وقطر في المرتبة الـ111، فيما تذيلت السودان قائمة الدول العربية حيث حلت في المرتبة الـ190. و تم ترتيب الدول باعتماد "معيار الإسلامية" المبني على أربعة قواعد، هي: الإنجازات الاقتصادية، والحقوق الإنسانية والسياسية، والعلاقات الدولية للبلد، إضافة إلى بنية السلطة فيه.

للاطلاع على الدراسة أنظر :-http://www.thejournal.ie/ireland-is-more-faithful-to-the-koran-than-saudi-arabia-1507583-Jun2014/

السلطات بأنواعها، ويقول المنتقدون أن الإجراءات المتمثلة في اختيار مجتمعات وعينات الدراسة تخضع للتدخل بحيث تعزز الرأي المتوافق مع مصالح واتجاهات المؤسسات القائمة على تلك الاستطلاعات . وتميل الدراسة هنا إلى التعامل الموضوعي مع عمليات الاستطلاع التي اتخذت من الشريعة موضوعاً رئيسياً لاستطلاعاتها او تلك التي اعتبرته مطلباً جزئياً في تلك الاستطلاعات.

"اعتنت استطلاعات الرأي في السنوات الماضية بشكل كبير بقياس الآراء حول حكم الإسلام وتطبيق تعاليمه والاستناد إلى الشريعة في بناء التشريعات والأنظمة ، وقد تنوعت الفئات المستجيبة لهذه الاستطلاعات ، فهناك بعض الجهات التي تنفذ استطلاع آراء المسلمين في مناطق مختلفة من العالم ، ومن أبرزها : " غالوب (Gallup) " و " بيو (Pew) " "

قمنا هنا باختيار عينة من الاستطلاعات -موضوع هذا الجزء من الدراسة- مراعين طبيعة الموضوع ، بحيث تكون (مسألة الشريعة) موضع اهتمام رئيس للاستطلاع المختار، ونوع المؤسسة ومستوى اهتمامها بالموضوع، مع وضع اعتبار لاتجاه المؤسسة حيث تم استبعاد الاستطلاعات التي تجريها مؤسسات ذات مواقف مسبقة من موضوع الشريعة تأييداً ورفضاً، كما وضعنا في الاعتبار، حال الاختيار، قوة مستوى وتأثير الاستطلاع من حيث حجم العينة ومستوى الاستشهاد. وترتب على ذلك اختبار (3) استطلاعات رأي ممثلة في استطلاعات منظمة جالوب 25. وتقرير مسح القيم العالمي و دراسة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى حول الاستطلاعات .

أ- استطلاعات مؤسسة غالوب العالمية:

في عام ٢٠٠٦ أصدرت منظمة غالوب التي مقرها في مدينة برنستون بولاية نيوجرسي نتائج دراسة إستطلاعية. قامت بإجرائها في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م في الولايات المتحدة والشرق الأوسط ..أجرت غالوب عشرات الآلاف من المقابلات مع سكان أكثر من 35 دولة معظمهم من المسلمين أو لديهم عدد كبير من المسلمين. أجرى الاستطلاع على عينة مكونة من (50) الف وحدة موزعة على الدولة الإسلامية وهو بذلك يعتبر أضخم استطلاع من نوعه في الموضوع. **وأصدرته في كتاب بعناون (من يتحدث باسم الإسلام؟)** من جانبها قامت مؤسسة طابة، التي مقرها في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة بترجمة هذه الدراسة الاستطلاعية إلى اللغة العربية. جاء في مقدمته "أشار ملخص استطلاع

25مؤسسة غالوب بالإنجليزية (The Gallup Organization) :وهي شركة تقدم الاستشارات الإدارية والموارد البشرية والبحوث الإحصاءية، منظمة غالوب تمتلك ما يقرب من أربعين مكتب عبر دول العالم ويقع مقرها الرئيس في العاصمة الأمريكية واشنطن ويقع مقر العمليات في أوماها بولاية نبراسكا الأمريكية، الرئيس التنفيذي لها في الوقت الحالي هو جيم كليفتون. غالوب لاستطلاعات الرأي)بالإنجليزية (Gallup poll :هي إحدى أقسام مؤسسة غالوب التي تجري بانتظام استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة وأكثر من 140 دولة. غالوب لاستطلاعات الرأي حصلت على شهرتها من الإشارة إليها في كثير من الأحايين في وسائل الإعلام بوصفها كمؤسسة موثوق بها وموضوعية لقياس الرأي العام. تنشر نتائج الاستطلاع لغالوب والتحليلات وأشرطة الفيديو يوميا على عبر موقعها على الشابكة في شكل بيانات إخبارية. تحصلت غالوب على مسماها من وراء اسم منشئها جورج غالوب وهو إحصائي أميركي، أسس الدكتور غالوب المعهد الاميركي للرأي العام، في مدينة برنستون، بولاية نيوجيرسي، في عام 1935،والذي مهد في نهاية الأمر لإنشاء منظمة غالوب. ولضمان الاستقلالية والموضوعية، قرر الدكتور غالوب أنه سوف يجرى اقتراعات غير مدفوع لها بأي شكل من الاشكال من قبل جماعات الضغط أو المصالح الخاصة مثل الحزب الجمهوري الأميركي أوالحزب الديموقراطي، وهو الالتزام الذي تتمسك مؤسسة غالوب به حتى اليوم المصدر: https://ar.wikipedia.org/.

غالوب حول العالم الإسلامي، والذي تم تنفيذه عام ٢٠٠٦، كجزء من استطلاع. أوسع صمّم من أجل تحديد احتياجات ورغبات سكان العالم ككل. ويمكن هنا الإشارة إلى النقاط الخمسة الرئيسة التي حددتها منظمة غالوب على أنها الأكثر أهمية [26]:

1- لا ينظر المسلمون إلى الغرب على أنه كتلة متجانسة متناغمة إذ أن آراءهم بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تختلف إلى حد كبير عن آرائهم حول بقية العالم الغربي.

2- بالرغم من الغضب المنتشر بشكل واسع إزاء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هناك أقلية ضئيلة جداً فقط تؤيّد أعمال الإرهاب.

3- السمات التي تشكّل المتشددين (الراديكاليين) تختلف إلى حد كبير عن الحكمة المتداولة.

4- نسبة المؤيدين للمخططات الإرهابية ضئيلة وهي ليست أكبر في العالم الإسلامي. من النسبة الموجودة في عموم سكان الولايات المتحدة.

5- مبادئ الدين الإسلامي (الشريعة) مصدراً."

وبالمثل، فقد أظهرت إحصائيات حديثة لـ«غالوب» في الولايات المتحدة أن المشاعر المناهضة للإسلام باتت شائعة تماماً، حيث يعترف ٣٩٪ من المواطنين الأمريكيين بتحيزهم ضد المسلمين في أقل تقدير. وقد أدى هذا الاستقطاب المتنامي إلى اعتقاد العديد من المجتمعات الغربية بعدم. احترام المسلمين لقيم الغرب وثقافته ومع ذلك، فقد أظهرت استبيانات (غالوب) الأخيرة التي أجريت في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. عام ٢٠٠٥م والأخرى التي أجريت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦م، أن هذا الانقسام المتزايد لم يكن ناتجاً عن صراع عميق لا يمكن تسويته بين (الإسلام والغرب) وينتهي الاستطلاع الى ان النخبة في كلا الطرفين يحملون أراء لا تعبر عن موقف كل طرف تجاه الأخر بمعنى أن المسلمين في البلاد المدروسة يحملون اهتماماً ايجابيا تجاه الولايات المتحدة وان الموقف الذي عبر عنه الاستطلاع الأشهر لغالوب بعد 11سبتمبر 2001 والذي جاء بعنوان، لماذا يكرهوننا، قد تغير إلى حد كبير. سعت المؤسسة في ذلك الاستطلاع الشهير للإجابة على سؤال حاد النبرة على لسان الرأي العام الأمريكي .. لماذا يكرهوننا ؟.

وبعيداً عن ما يضمنه السؤال من حكم مسبق، يمكن ملاحظة أن ثمة تغيير واضح في اتجاهات النظر نحو موضوعات الإسلام والشريعة.. من حيث لغة الخطاب ، وبيئة الدراسة ،وبناء فرق البحث ومجتمعات الدراسة ومن ثم مواقف المفحوصين . إن الدهشة التي أبداها محللو غالوب من أن نسبة عالية ممن أدلوا بإجاباتهم عن الاستبيان في الدول المسلمة، تربط .فكرة الحرية بالولايات المتحدة، أكثر من ربطها هذه الفكرة بالدول الديمقراطية الغربية الأخرى. كبريطانيا وفرنسا و ألمانيا .فعلى سبيل المثال، يرى ٦٨٪ من الايرانيين، أن مواطني الولايات المتحدة يتمتعون بالحرية في مجالات عدة، مقارنة بنسبة

[26] مؤسسة طابة أبو ظبي .

٣٩٪ فقط ممن يقولون الشيء ذاته عن بريطانيا، و٣٦٪ عن فرنسا، و٢٤٪ عن ألمانيا .كما أن هناك أمور أخرى مشتركة بين الأمريكيين والمسلمين..

ومن أهم نتائج هذا الاستطلاع حول " وجهات نظر المسلمين عن الإسلام والسياسة. هل الديمقراطية متوافقة مع نظام الحكم الإسلامي؟ عادة ما يفضل المسلمون الديمقراطية، وحرية التعبير، ويرغبون برؤية المزيد من هذه المثل في معظم بلدانهم. ويحبون أيضًا التقدم في العلوم والتكنولوجيا؛ ولا يريد المسلمون في معظم البلدان المسلمة أن تكون الشريعة مصدر القانون الوحيد، باستثناء مصر وباكستان والأردن وأفغانستان وبنجلادش، على الرغم من أن معظمهم يريدون للشريعة أن تكون إحدى مصادر القانون. ومن المثير أيضًا هو أن نصف الأمريكان تقريبًا يريد أن يكون الإنجيل أحد مصادر القانون في بلدهم. وتظهر الدراسة المسحية بأن المسلمين المتطرفين سياسيًّا يبدو أنهم يأتون من خلفيات علمانية. وفقط أقلية صغيرة جدًّا (7%) من المسلمين تعد الهجمات الإرهابية مبررة27".

ب- استطلاعات معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

نعتمد هنا على دراسة (ديفيد بولوك) التي استعرض خلالها أبرز النتائج التي تضمنتها نتائج استطلاعات الرأي المتعلقة بحكم الإسلام ودور الشريعة وعلماء الدين في الحكم، والعلاقة بين حكم الإسلام والديمقراطية، والمشاريع الاستطلاعية التي تناولت هذه العلاقة ، وكذلك العلاقة بين الثورات العربية ووصول الإسلاميين إلى السلطة ، ثم نختم بآفاق ورؤى مقترحة لاستخدام استطلاعات الرأي من قبل الحركات الإسلامية ، بما ينسجم مع مرحلة ما بعد الثورات العربية وتولي بعض الإسلاميين السلطة في مجموعة من الدول العربية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع ومدى توفر المصادر ، بغية تقديم صورة متماسكة عن الموضوع ؛ الاستناد إلى عدة بيانات استطلاعية في السنوات الماضية ، مع التركيز على العام 2011 والمزج بين الرأي العام الإسلامي والأميركي حول مفردات الموضوع الرئيسة.

بعد إبحار عام في ظاهرة استطلاعات الرأي العام المتعلقة بالإسلام يختم (ديفيد بولوك) دراسته بحديث عن منهجية استطلاعات الرأي العام معتبراً أن هناك الكثير من استطلاعات الرأي المزعومة حول هذا الموضوع ، تفتقر للأسس العلمية وتكون بالتالي مضلِلة بشكل فاضح لعدة أسباب. فالبعض يستخدم عينات يختارها ذاتياً، عادةً عن طريق الإنترنت، ولذلك تكون غير تمثيلية بجوهرها. والبعض الآخر، على غرار بعض استطلاعات زغبي، يستخدم أسئلة "ملغومة" وتسلسلاً منحازاً في طرح الأسئلة وتبليغاً انتقائياً عن النتائج و"اتجاهات" خاطئة مع الوقت مرتكزة على أسئلة مختلفة الصياغة وتقنيات أخرى مشكوكاً بأمرها إلى حد كبير. وقد تكون استطلاعات أخرى بكل بساطة قديمة العهد أو تحصر

Do Muslims Want Democracy and Theocracy?:27 John L. Esposito and Dalia Mogahed
Excerpted from *Who Speaks for Islam? What a Billion Muslims Really Think*
http://www.gallup.com/press/176483/speaks-islam.aspx

تركيزها في مجتمع واحد أو مجتمعين لا يمثلان بالضرورة واقع الأمر، أو قد جرى تعريفها بصورة بالغة الغموض لدرجة أنها لا تعود بالفائدة على السياسات، على غرار بعض استطلاعات "قياس المؤشرات العربية"، التي تعرض قيماً عمومية بدلاً من أيديولوجيات أو تنظيمات محددة.

وعلى العكس من ذلك، تستخدم أفضل الاستطلاعات، كتلك المذكورة هنا، عيّنات عشوائية فعلية وأسئلة ذات صياغة وتسلسل محايديْن ومقارنات مباشرة متطابقة بين دول وأطر زمنية مختلفة. ويعتمد بعضها أيضاً أساليب ذكية، مثل إضافة بضعة أسئلة سياسية على استطلاع تجاري لأبحاث السوق حول المنتجات الاستهلاكية العادية، وذلك لتجنب التدخل أو الرقابة من قبل الحكومة ولإراحة المستجيبين بالقدر الكافي ليدلوا بأصدق الأجوبة التي تسمحها الظروف البشرية.

بكثير من الوصاية يقرر بولوك في نهاية دراسته أن الأخبار الجيدة هي أن معظم المسلمين يرفضون الأيديولوجيات الجهادية المتطرفة الأكثر عنفاً. أما الأخبار الغير جيدة جداً فهي أن معظمهم يرفض أيضاً الجهود الرامية إلى إعادة تفسير الإسلام بطريقة معتدلة أو متسامحة أو معاصرة على نحو جديد .وفيما يُعتبر الرأي العام بعيداً كل البعد من أن يكون مؤشراً مضموناً، سواء بالنسبة إلى السياسات الحكومية أو السلوكيات الفردية.28

ج- مسح القيم العالمي(World Values Survey):

النموذج الثالث لهذا النوع من التحليلات يتمثل في مسح القيم العالمية الذي جاء هدفه الأساس في التعرف على طبيعة الشعوب ودوافع الناس والقيم والمعتقدات في حياتهم، ورصد التغيرات التي تحدث في هذه المعتقدات والقيم ، مِما يُسهم في فهم أفضل للمنظومة الفكرية والقيمية لهم. وكانت الدراسة التي قامت بها مجموعة مسح القيم الأوربية (EVS) في عام 1981 بداية هذا المسح، وقد قامت المجموعة بتطبيق المسح في عشرة دول في أوروبا الغربية وقد ترتب على الاهتمام بالدراسة تكرارها في مجموعة أخرى من الدول. وتعد رابطة مسح القيم العالمية هي الجهة المنفذة للمسح عالمياً (World Values Survey Association) وهى منظمة لا تهدف للربح، ومقرها مدينة ستوكهولم بالسويد. وتعمل الرابطة باستمرار على زيادة عدد الدول المشاركة في المسح حتى يمكن الوصول إلى تغطية المسح لجميع دول العالم.

28بولوك،ديفيد:استطلاعات الرأي تظهر أن معظم المسلمين يرفضون كلاً من التطرف والإصلاح الإسلامي. 25شباط/فبراير 2016
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/polls-show-most-muslims-reject-both-extremism-and-islamic-reform

خريطة ثقافية حية - (1981-2015):

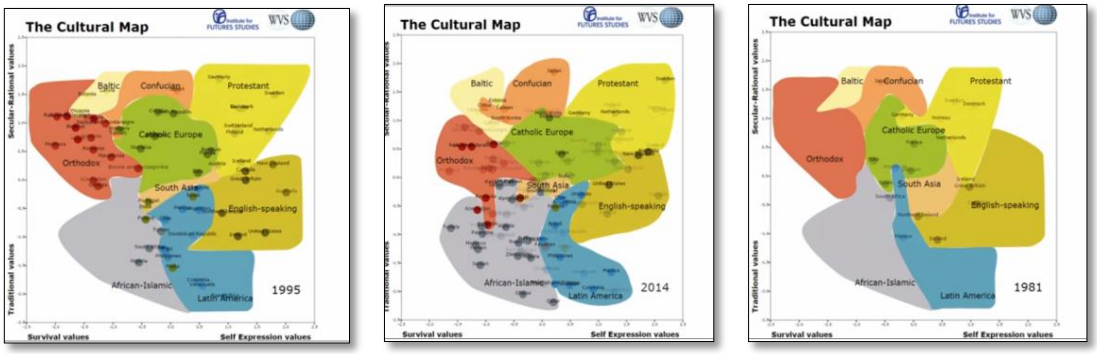

وقد أثبتت المنظمة على مر السنين أن معتقدات الناس تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية، وظهور المؤسسات الديمقراطية وازدهارها، وزيادة المساواة بين الجنسين، ومدى امتلاك المجتمعات لحكومة فعالة . وفيما يلي وصف لبعض النتائج الرئيسية للعمل.

الخريطةالثقافية(2010-2014):

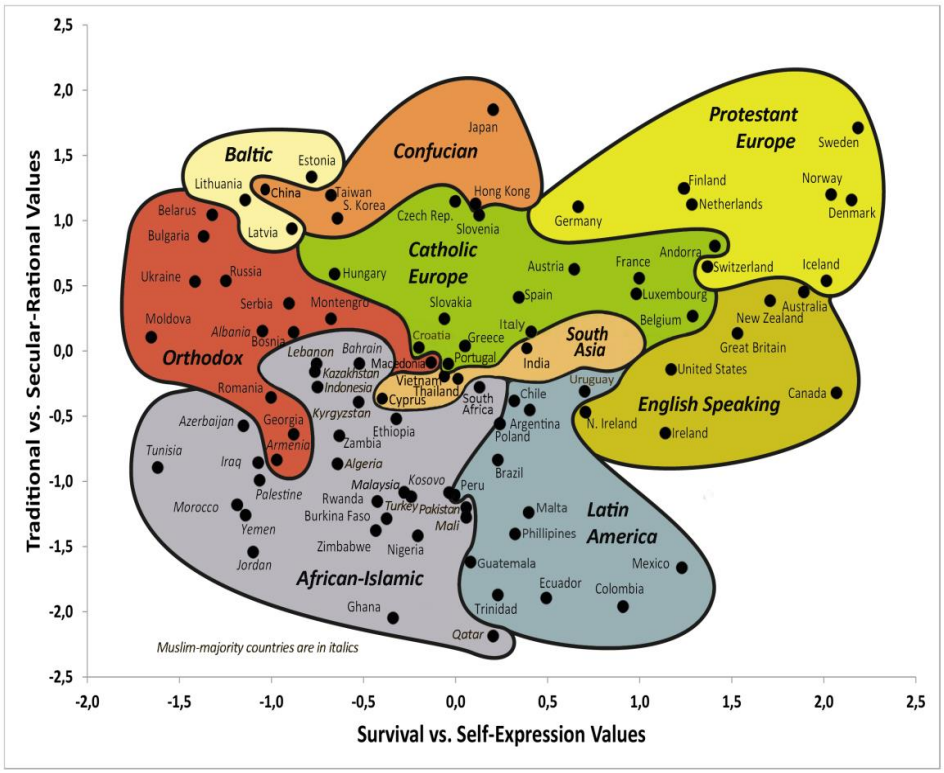

خريطة (إنغلهارت-ويلزل) الثقافية:

ارتكز تحليل بيانات (مسح القيم العالمي) على فرضية عالمي السياسة رونالد إنغليهارت و كريستيان ويلزل اللذان يؤكدان أن هناك بعدين رئيسيين من الاختلاف عبر الثقافات في العالم : القيم التقليدية مقابل القيم العلمانية العقلانية و قيم البقاء على قيد الحياة مقابل قيم التعبير عن الذات .وتظهر الخريطة الثقافية

العالمية (أدناه) كيف تقع عشرات المجتمعات على هذين البعدين .التحرك صعودا على هذه الخريطة يعكس التحول من القيم التقليدية إلى العلمانية العقلانية والانتقال إلى اليمين يعكس التحول من القيم البقاء على قيد الحياة إلى قيم التعبير عن الذات.

وتؤكد القيم التقليدية على أهمية الدين، والعلاقات بين الوالدين والطفل، واحترام السلطة والقيم الأسرية التقليدية .كما أن الأشخاص الذين يتبنون هذه القيم يرفضون الطلاق والإجهاض والقتل الرحيم والانتحار . ولهذه المجتمعات مستويات عالية من الفخر الوطني والنظرة القومية. القيم العلمانية العقلانية لها تفضيلات عكسية للقيم التقليدية .هذه المجتمعات تركز بشكل أقل على الدين والقيم العائلية التقليدية والسلطة .ويعتبر الطلاق والإجهاض والقتل الرحيم والانتحار مقبولا نسبيا..وتؤكد قيم البقاء على الابقاء على الأمن الاقتصادي والمادي. وهو مرتبط بنظرة أثنية مركزية نسبيا ومستويات منخفضة من الثقة والتسامح.

وتعطي قيم التعبير عن الذات أولوية عالية لحماية البيئة، وتزايد التسامح مع الأجانب والمثليين والمثليات والمساواة بين الجنسين، وتزايد الطلبات على المشاركة في صنع القرار في الحياة الاقتصادية والسياسية. تلك هي حزمة المسلمات التي اجري على أساسها مسح القيم العالمي.

إلا أن الحقيقة الرئيسية في معطيات هذا المسح هي حقيقة التحولات في الخارطة الثقافية ويبرز موقف التحليل من مسألة الشريعة الإسلامية من خلال محاولته الإجابة على سؤال كيف تتغير الثقافة.

الخريطة الثقافية - (مسح القيم العالمي) موجة 5 (2008)

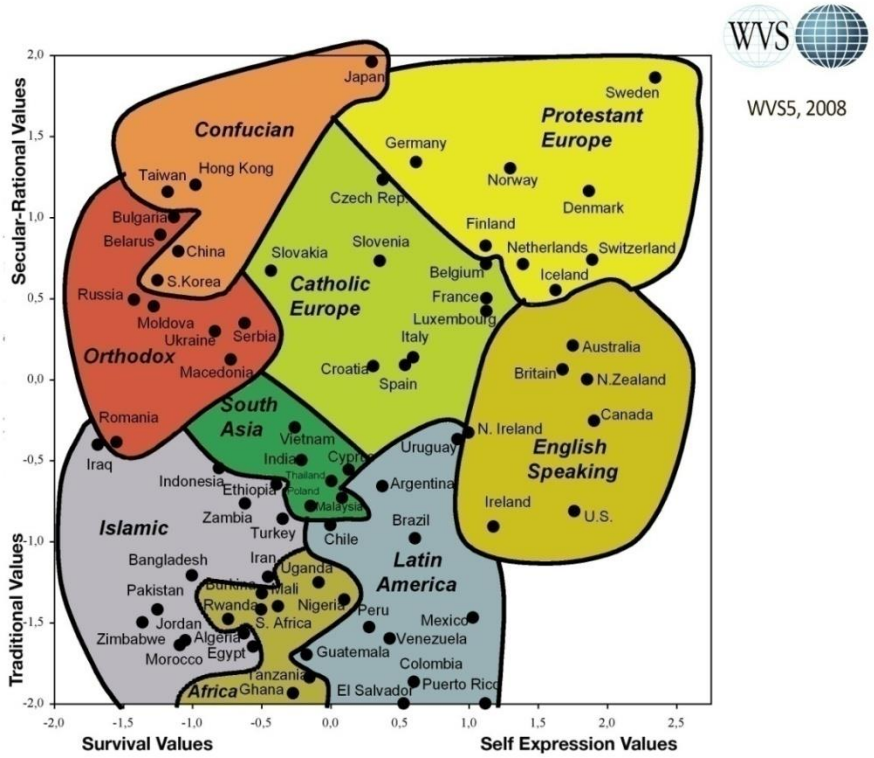

خريطة (إنغلهارت-ويلزل) الثقافية:

ارتكز تحليل بيانات (مسح القيم العالمي) على فرضية عالمي السياسة رونالد إنغليهارت و كريستيان ويلزل اللذان يؤكدان أن هناك بعدين رئيسيين من الاختلاف عبر الثقافات في العالم : القيم التقليدية مقابل القيم العلمانية العقلانية و قيم البقاء على قيد الحياة مقابل قيم التعبير عن الذات .وتظهر الخريطة الثقافية العالمية (أدناه) كيف تقع عشرات المجتمعات على هذين البعدين .التحرك صعودا على هذه الخريطة يعكس التحول من القيم التقليدية إلى العلمانية العقلانية والانتقال إلى اليمين يعكس التحول من القيم البقاء على قيد الحياة إلى قيم التعبير عن الذات.

وتؤكد القيم التقليدية على أهمية الدين، والعلاقات بين الوالدين والطفل، واحترام السلطة والقيم الأسرية التقليدية .كما أن الأشخاص الذين يتبنون هذه القيم يرفضون الطلاق والإجهاض والقتل الرحيم والانتحار .ولهذه المجتمعات مستويات عالية من الفخر الوطني والنظرة القومية. القيم العلمانية العقلانية لها تفضيلات عكسية للقيم التقليدية .هذه المجتمعات تركز بشكل أقل على الدين والقيم العائلية التقليدية والسلطة .ويعتبر الطلاق والإجهاض والقتل الرحيم والانتحار مقبولا نسبيا..وتؤكد قيم البقاء على الابقاء على الأمن الاقتصادي والمادي. وهو مرتبط بنظرة أثنية مركزية نسبيا ومستويات منخفضة من الثقة والتسامح.

وتعطي قيم التعبير عن الذات أولوية عالية لحماية البيئة، وتزايد التسامح مع الأجانب والمثليين والمثليات والمساواة بين الجنسين، وتزايد الطلبات على المشاركة في صنع القرار في الحياة الاقتصادية والسياسية. تلك هي حزمة المسلمات التي اجري على أساسها مسح القيم العالمي.

إلا أن الحقيقة الرئيسية في معطيات هذا المسح هي حقيقة التحولات في الخارطة الثقافية ويبرز موقف التحليل من مسألة الشريعة الإسلامية من خلال محاولته الإجابة على سؤال كيف تتغير الثقافة.

يرسم المسح مساراً جديداً لحتمية الثقافية حيث يعتبر أن التحليل المبسط إلى حد ما هو أنه بعد زيادة مستويات المعيشة، والعبور من مستوى بلد نامي عن طريق التصنيع إلى مجتمع المعرفة في مرحلة ما بعد الصناعة، يميل البلد إلى التحرك قطريا في الاتجاه من الزاوية اليسرى السفلى (من الفقراء) إلى أعلى اليمين الزاوية (الأغنياء)، مما يشير إلى انتقال في كلا البعدين. ومع ذلك، فإن المواقف بين السكان ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا مع الأفكار الفلسفية والسياسية والدينية التي كانت تسيطر على البلاد .وقد صاغ الفلسفة والجانب اليساري من السياسة في الثورة الفرنسية القيم العلمانية والعقلانية والمادية، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل خاص في البلدان ذات التاريخ الطويل في السياسة الاجتماعية الديمقراطية أو الاجتماعية، وفي البلدان التي يوجد فيها جزء كبير من وقد درس السكان الفلسفة والعلوم في الجامعات . قيم البقاء على قيد الحياة هي سمة لدول العالم الشرقي وقيم التعبير عن الذات لدول العالم الغربي .وفي

اقتصاد ليبرالي ما بعد الصناعة، نشأت نسبة متزايدة من السكان تأخذ البقاء على قيد الحياة وحرية الفكر أمرا مفروغا منه، مما أدى إلى أن التعبير عن الذات له قيمة عالية.

أمثلة المجتمعات التي لديها درجات عالية في القيم التقليدية والبقاء على قيد الحياة: زيمبابوي، المغرب، الأردن، بنغلاديش.

مجتمعات ذات درجات عالية في القيم التقليدية والتعبير عن الذات: الولايات المتحدة، معظم أمريكا اللاتينية، أيرلندا.

مجتمعات ذات درجات عالية في العلمانية العقلانية والبقاء على قيد الحياة القيم: روسيا وبلغاريا وأوكرانيا واستونيا.

مجتمعات ذات درجات عالية في القيم العلمانية العقلانية والتعبير عن الذات: السويد والنرويج واليابان وبنيلوكس وألمانيا وفرنسا وسويسرا وجمهورية التشيك وسلوفينيا وبعض البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية.تقضي فرضه التقرير ومنهجيته على أهم مسلمة تتعلق بالموقف ألقيمي التي كانت نقطة تميز لصالح الإسلام. وقد ركز محللوا مسح القيم على عوامل بعينها باعتبارها حاسمة في تقييم الواقع منها : التطلعات من أجل الديمقراطية، والقيم الإنسانية، والدين، والسعادة والرضا بالحياة، وتغطي البيانات المستخلصة من مسح القيم العالمية عدة جوانب هامة من التوجه الديني للشعب .يتتبع أحدها كيفية إشراك الناس في الخدمات الدينية ومدى الأهمية التي يعلقونها على معتقداتهم الدينية . في البيانات من عام 2000، قال 98٪ من الجمهور في إندونيسيا أن الدين مهم جدا في حياتهم بينما في الصين فقط ثلاثة في المائة تعتبر الدين مهم جدا .وهناك جانب آخر يتعلق بمواقف الناس تجاه العلاقة بين الدين والسياسة، وما إذا كانوا يوافقون على متحدثين دينيين يحاولون التأثير على قرارات الحكومة أفضليات التصويت الشعبية.

الإسلام في مسح القيم العالمي:

من أهم النتائج التي خلص إليها المسح أن من أبرز التحولات التي تم قياسها من قبل مسح القيم العالمي هو الانخفاض الحاد في السعادة التي شهدتها روسيا والعديد من البلدان الشيوعية السابقة الأخرى خلال 1990. وأن أقوى تركيز على القيم التقليدية وقيم البقاء على قيد الحياة هو في المجتمعات الإسلامية في الشرق الأوسط. على النقيض من ذلك، يتم التركيز بقوة على القيم العلمانية العقلانية وقيم التعبير عن الذات في المجتمعات البروتستانتية في شمال أوروبا.

وتعكس هذه الاختلافات في مناطق الثقافة مسارات تاريخية مختلفة لكيفية دخول مجموعات كاملة من المجتمعات إلى الحداثة. إن العواقب التحريرية لعملية التمكين البشري ليست خصوصية خاصة بثقافة "الغرب". إن عمليات التمكين نفسها التي تعزز القيم التحريرية والرغبة المتحررة الحجرية في الديمقراطية في "الغرب" تفعل الشيء نفسه في الشرق وفي مناطق ثقافية أخرى. ولا يخفي التقرير تحيزه حين يعتبر أن الهيمنة الاجتماعية للإسلام والتعرف الفردي كمسلمين كلاهما يضعف القيم

التحررية. ولكن بين الشباب المسلمين والنساء المسلمات من ذوي التعليم العالي، فإن الفجوة بين المسلمين وغير المسلمين على القيم التحررية تقل.

خاتمة:

مسألة الشريعة الإسلامية موضوع مطروح للنقاشات العامة والعلمية كنقطة تلتقي فيها الثقافة الإسلامية، وثقافات العالم الأخرى. فالشريعة ليست مجرد أحكام قانونية أو عقوبات جسدية فهي بجانب ذلك تعبير عن التزام اجتماعي ثقافي يرتبط بالعادات والتقاليد ونظم الحياة والعلاقات الأسرية وما يترتب عليها من تبعات. فالشريعة بهذا المعنى لازمة من لوازم الحياة الإسلامية وهي في ذلك متعلقة بالمسلمين دون غيرهم لكنها تتقاطع مع الثقافات الأخرى التي يوجد المسلمين أنفسهم فيها كأقليات، وغالباً ما يتم التعامل معها من معظم الثقافات التي خالطها المسلمون كوجه للتعددية الثقافية إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على العالم الغربي. ومن الجلي أن مسألة الشريعة في الغرب تتأثر بعدة عوامل أهمها الوضع الدستوري ومرونة القوانين، وحالة التعددية الثقافية ،الموقف الأيديولوجي للدولة،ووجود المهاجرين. تبرز الدراسة أن التحولات الفعلية على الخارطة الثقافية عبرت عن نفسها على مستوى الوعي والممارسة سواء في الأفق الإسلامي الذي تحرك من موقف تقليدي مؤيد للشريعة ليتضمن ويشمل موقفاً غربياً تعبر عنه الأصوات العلمانية في الداخل الإسلامي حيث يبدو النزوع نحو التعددية أكثر وضوحاً في الديمقراطيات المسلمة وهي على قلتها تمارس تأثيراً قوياً على الرأي العام الإسلامي. أما اتجاهات الخطاب في السياق الغربي فقد أبرزت الدراسة تباينات بين موقف كنسي تعجز التحولات الدولية العملاقة في جعله يغادر موقعه التاريخي بإزاء الشريعة، إذ لم تبدي الكنيسة كثيراً من المرونة تجاه الحضور الإسلامي في الغرب، يشترك معه في ذلك الموقف الرسمي الأمريكي تجاه مسمى الشريعة شعاراً سياسياً لبعض الجماعات والأحزاب وإن بدت الولايات المتحدة أكثر مرونة في الجوانب الاقتصادية والثقافية.

وهو ما نراه في قراءتنا الأولى للموقف الأوروبي ممثلا في فرنسا التي بدت متحمسة أبان الأزمة الاقتصادية للتجاوب مع فكرة البنوك الإسلامية ، ويبدو واضحاً أن أوروبا أكثر تحرراً ، والأفق هناك أكثر تعددية، فقد قبلت بعض الدول أن تتضمن قوانينها بعض المتضمنات المرتبطة بمواطنيها المسلمين، في حين انزلق الخطاب السياسي في بعض الدول التي ضعفت فيها تيارات شعوبية تميل للتطرف ضد الهجرة والمهاجرين المسلمين. ومع ذلك فإن موقف مسوحات واستطلاعات الرأي العام يأتي معززاً لحقيقة حدوث تحولات واضحة في المواقف التقليدية من مسألة الشريعة. إذ لم يعد المسلمون ينظرون إلى الغرب على أنه كتلة متجانسة متناغمة مع شيوع الغضب بشكل واسع إزاء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي.

المراجع:

1- اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

2- إبراهيم، عبد الله علي: الشريعة والحداثة مبحث في جدل الأصل والعصر، دار الأمين – (مصر2004م).

3- حميد الله (محمد): مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. دار النفائس. بيروت 1403هـ/1983م.

4- شلتوت، محمود ، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، ط:10، القاهرة 1400هـ / 1980م

5- القطان، مناع:تاريخ التشريع الإسلامي، :مكتبة وهبة; (القاهرة 2001).

6- بولوك، ديفيد:استطلاعات الرأي تظهر أن معظم المسلمين يرفضون كلاً من التطرف والإصلاح الإسلامي، 25شباط/فبراير 2016م.

7- جبق، عمر عثمان(المترجم) إسبوسيتو، جون إل. ومجاهد،داليا(المؤلفان)،من يتحدث باسم الإسلام؟ رأي مليار مسلم - المعهد الدولي للدراسات الإسلامية المتقدمة.

8- المذكور ،خالد: حوار مع صحيفة الاتحاد الإماراتية، .http://www.alittihad.ae/investigations_details.php?id=32

9- بودينار، سمير : الدولة المدنية كما مثلها عصر المبعث النبوي، مجلة حراء العدد 49 السنة10 يوليو أغسطس 2015م.

10- السنهوري، عبد الرزاق: الوسيط في شرح القانون المدني، دار احياء التراث العربي لبنان.

11- Contemporary Islamic Identity and Public Life:

12- https://www.narcis.nl/research/RecordID/OND1299875/Language/en

13- موقع صوت ألمانيا هل تودع تركيا العلمانية وتعود لتطبيق الشريعة؟ http://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%AF%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9/a-19217436

14- رئيسا لبرلمان التركي يدعو لاعتماد الشريعة في الدستور

15- http://www.dw.com/ar/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1/a-19214501

16- مكي،حسن:خطاب التجديد في حركة الخدمة
صحيفة الصيحة 27-04-2015

17- الجهاني، صلاح: حركة النهضة وقضية تطبيق الشريعة ، موقع الحوار المتمدن 2014/6/9م

18- http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=418579&r=0

19- عمارة ، محمد: الفاتيكان الإسلام أهي حماقة أم عداء له تاريخ ، مكتبة الشروق الدولية (2007 القاهرة)

20- تشارلز، الأمير: صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز يتحدث، ترجمة دار الساقي (2009 لندن)

21- http://atlasinfo.info/index.php?option=com_content&view=article&id=18376:2014-06-16-20-51-39&catid=98:alakhbar&Itemid=477

22- المصدر: (The Gallup Organization) مؤسسة غالوب بالإنجليزية:
https://ar.wikipedia.org/

23- مؤسسة طابة أبو ظبي

24- http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/polls-show-most-muslims-reject-both-extremism-and-islamic-reform